الصناعات الغذائية في محافظة بابل*

أ.د. عبد الزهرة الجنابي م.م.آمال حمزة مزعل الشمري

المقدمة

تتمتع الصناعات الغذائية بمكانة مرموقة في اقتصاد البلاد وفي هيكلها الصناعي. وتبدو هذه المكانة أكثر وضوحاً في اقتصاد وصناعة محافظة بابل على وجه الخصوص، لتوفر تنوع معتبر من المواد الأولية من الإنتاج الزراعي المحلي النباتي والحيواني، وللتزايد في الطلب على منتجاتها مترافقاً مع التحسن المستمر في الدخول. ولهذه الصناعات أهمية خاصة أخرى من جهة قدرة منشآتها على توفير فرص عمل ثمينة لطالبيها، فضلاً عن ضرورة توفيرها بتنوع ومقادير مناسبة لأسباب صحية معروفة.

وفيما تشهد السوق المحلية ارتفاعاً مستمراً في الطلب على منتجاتها كماً وتنوعاً، فإن إنتاجها المحلي تراجع لأسباب شتى. من هنا جاءت أهمية البحث في موضوع حيوي يحتاج لوقفة بحثية، ومناقشة وافية لمجموعة من التساؤلات تمثل مشكلة البحث أهمها:

1- هل تتيسر فعلاً مقومات كافية لقيام ونجاح هذه الصناعات في محافظة بابل؟ وهل تم استثمار المتيسر منها محلياً بشكل كفوء؟

2- كيف تتوزع منشآتها مكانياً بين الوحدات الإدارية للمحافظة؟ وما هي أبرز العوامل الفاعلة في هذا التوزيع؟

3- ما هي صورة هذه الصناعات من جهة فروعها القائمة؟

افترض البحث وفرة كافية من المقومات قائمة في المحافظة استناداً لما يعرف عنها شهرتها الزراعية، وإن المزيد من الإمكانات متاح لتوسع مستقبلي في فروع صناعية جديدة أو مماثل للقائم منها. كما يفترض البحث أن منشآتها تتوزع بشكل غير منتظم بين الوحدات الإدارية للمحافظة تبعاً للسوق المتمثل بعدد السكان.

أما حدود البحث المكانية فقد اتخذت من محافظة بابل إطاراً لها. تقع المحافظة وسط العراق بين دائرتي عرض (7ˉ 32° -8ˉ 33°) شمالاً، وخطي طول (42ˉ 43° -50ˉ 45°) شرقاً. وتحدها من الشمال محافظة بغداد ومن الجنوب محافظتا القادسية والنجف. أما من الشرق فتحدها واسط ،ومن الغرب محافظتا كربلاء والأنبار، وكما في الخارطة (1). تبلغ مساحتها (5119) كم^2، وتتكون إداريا من (16) وحدة إدارية، يسكنها ما يزيد على (1,8) مليون نسمة، يمثلون ما نسبته 5,5 % من إجمالي سكان البلاد.

وفي حدود الزمان جرت الدراسة ما بين عامي 2009-2010 .

استخدم في الدراسة المنهج الموضوعي، حيث اختيرت صناعة رئيسة موضوعاً للبحث هي الغذائية.واعتمدت الطريقة الوصفية في وصف الظاهرة وبيان هيكلها ونمط توزيعها ومواقعها، وقد استعان البحث بالمنهج التاريخي للوقوف على الخلفية التاريخية لهذه الصناعات ووقت نشأتها وتطورها في البلاد والمحافظة.

---

* بحث مستل من رسالة للماجستير بعنوان (التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة بابل) أنجزت في قسم الجغرافية- كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة بابل عام 2012 بإشراف أ.د. عبد الزهرة الجنابي.

خارطة (1)
موقع محافظة بابل من العراق

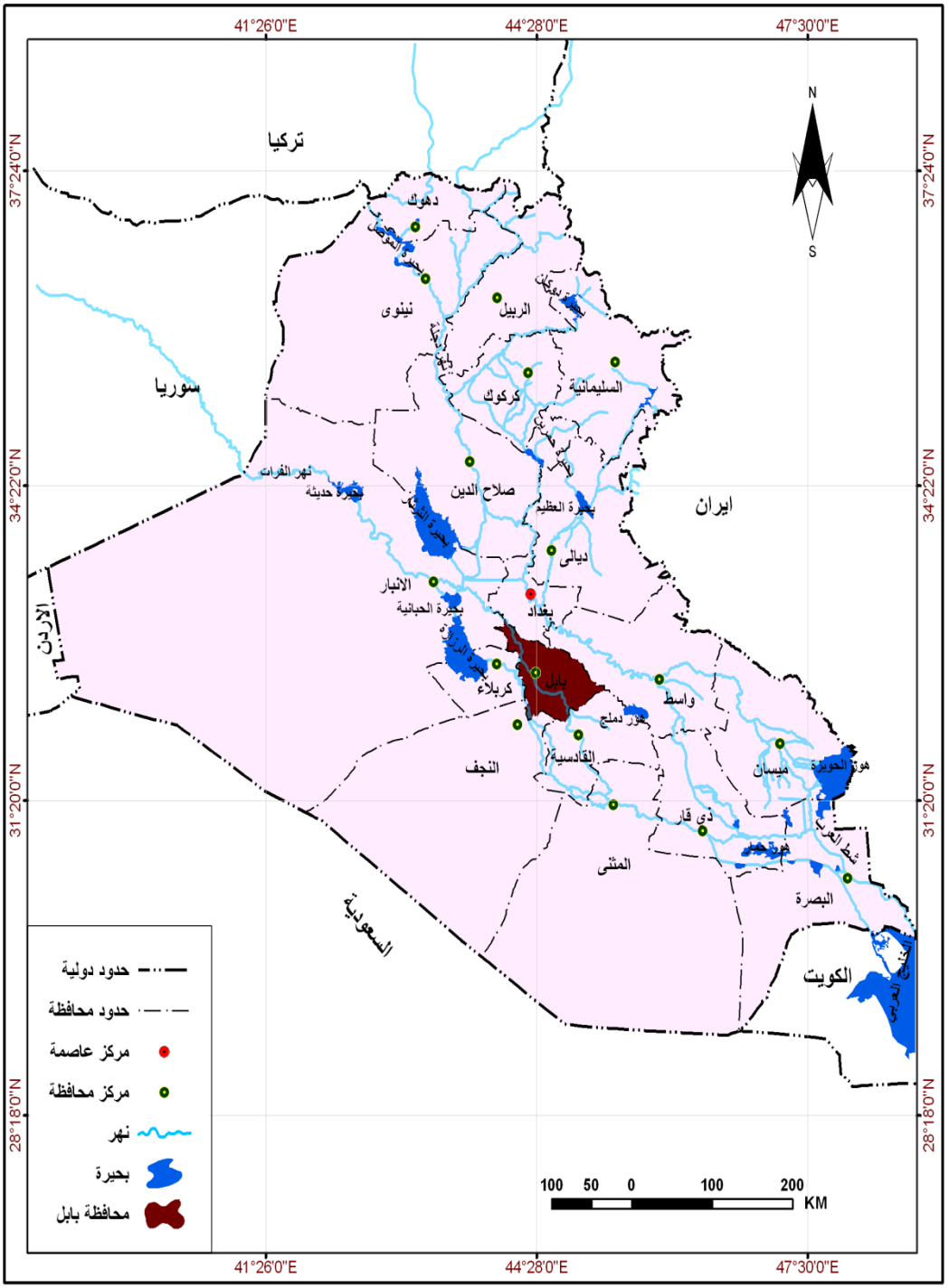

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، خارطة العراق الادارية، لسنة ٢٠١٠، مقياس (١/١٠٠٠،٠٠٠)

1 - نشأة وتطور الصناعات الغذائية في العراق والمحافظة

1-1 نشأة وتطور الصناعات الغذائية في العراق :-

تأسست هذه الصناعات في العصور الحديثة بشكل بسيط جداً وعلى النطاق الخاص، فلم يكن للدولة دور في قيامها. وبقيت على حالها من الإنتاج اليدوي البسيط حتى بداية عصر الانفتاح على العالم الخارجي, وعلى وجه

الخصوص بـــــعد تأسيس الدولة العراقية عام 1921 [1](1) بعد أن شرّعت قوانين الاستثمار الصناعي بدءاً بقانون رقم 14 لسنة 1929 الذي ساهم بتشجيع الصناعة في بناء المشاريع الآلية والتحول من العمل اليدوي والحرف التي تعتمد على المهارات اليدوية إلى العمل الميكانيكي [2](2)، فصناعة الألبان الحديثة في العراق تعود إلى عام 1935, إذ تم إنشاء احد معامل القطاع الخاص لعمل بعض المنتجات المحدودة. وبقيت معظم حاجات السكان تلبى من قبل بعض المعامل الصغيرة التابعة للقطاع الخاص والإنتاج اليدوي حتى عام 1945 [3](3) عندما تم الاتفاق بين الحكومة العراقية ومنظمة اليونيسيف الصندوق الدولي للإغاثة والإسعاف للأطفال بتأسيس مشروع لحفظ الحليب في العراق, والذي ابتدأ عمله في عام 1958 والمتمثل بمعمل ألبان أبو غريب.

وبرغم البدايات القديمة لصناعة كبس التمور وتصنيعها, إلا إن معظمها تركز في محافظة البصرة, فقد بلغ عدد مكابس التمور فيها (132) مكبساً في موسم 1935, تسع منها فقط مكابس دائمية فنية [4](4).

أما صناعة طحن الحبوب فكانت تتم في مطاحن يدوية, إلا أن التطور سرعان ما شملها. وانطلاقاً من الأهمية التي يحتلها طحين الحنطة في الغذاء, فقد شجعت الدولة إنشاء عدد من معامل الطحين الفنية وصل عددها في الثمانينات من القرن الماضي إلى (51) منشأة, منها (7) تابعة للقطاع الاشتراكي و(44) أخرى للنشاط الخاص.

ويرجع تاريخ إنتاج الخبز في العراق تجارياً إلى الأربعينات من القرن الماضي ولكنه كان يدوياً، أما إنتاجه على نطاق واسع فقد بدأ في عام 1959 عندما أسس أول فرن في مدينة بغداد. إن تطور صناعة الخبز فـــي العراق كـــان يسير ببطء خلال هذه المدة، وحتى عام 1976 لم يكن في العراق سوى خمسة أفران ميكانيكية فقط ، إلا انه وبعد عام 1979 تطورت هذه الصناعة بشكل سريع حتى بلغت أعداد الأفران الحديثة في عام 1983 أكثر من (300) فرن جميعها تابعه للقطاع الاشتراكي.

وتعد صناعة المعجنات والحلويات والبسكويت من الصناعات القديمة في العراق، إلا إنها كانت تعتمد على العمل اليدوي وتقام في المنازل، وقد شملها التطور بعد عام 1972, لزيادة الطلب عليها, نتيجة لارتفاع المستوى المعاشي وتبدل ظروف المعيشة التي دفعت البعض إلى تناول الطعام والأغذية خارج المنزل في مواقع العمل والسفر والمتنزهات وغيرها. وبلغ عدد المشاريع المنتجة للحلويات الجافة في العراق في الثمانينات مـن القرن الماضي (105) مشروعاً [5](1).

وبخصوص صناعة السكر فتعود بدايتها إلى إنشاء معمل سكر الموصل من البنجر السكري في عام (1958-1959), ثم تلاه إنشاء معمل السكر من القصب السكري في ميسان في عام (1970 - 1971) ،بعدها تأسست الشركة العامة للسكر في السليمانية في عام 1972، وكان معظم المادة الأولية لهذه الصناعة تستورد من الخارج

---

[1](1) سلمى عبد الرزاق الشبلاوي , الصناعات الغذائية في محافظات الفرات الأوسط, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب- جامعة بغداد ،1999 ،(غير منشورة)، ص57 .

[2](2) صباح اصطيفان كجةجي , التخطيط الصناعي في العراق , أساليبه , تطبيقاته وأجهزته , الجزء الأول للحقبة 1921- 1980 , مطبعة بيت الحكمة , بغداد , 2002, ص ص73-74 .

[3](3) رحمن رباط حسين الإيدامي , التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة القادسية،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب- جامعة القادسية،2001،(غير منشورة) , ص 22 .

[4](4) صباح اصطيفان كجةجي , التخطيط الصناعي في العراق , مصدر سابق , ص 78 .

[5](1) د. حسون محمد علي , إدارة معامل الأغذية والألبان ،مطبعة جامعة البصرة ،البصرة,1986 ، ص ص 35- 39 .

والقليل منها يتم تأمينه من محصولي البنجر والقصب السكري اللذان يزرعان في محافظات نينوى والسليمانية وميسان.

وفيما يتعلق بصناعة الزيوت النباتية, فتقوم بها الشركة العامة للزيوت النباتية العراقية التي تأسست عام 1942, بعد أن تم دمج وتأميم عدة شركات أهلية في سنة 1964 ولها خمسة مصانع في البلاد, ثلاثة منها تقع في بغداد والرابع في محافظة ميسان وآخر في بيجي [6]2). وترجع بداية صناعة المشروبات الغازية في العراق إلى الخمسينات من القرن الماضي, وجميعها تركزت في حينه في مدينتي بغداد والموصل, وتعود ملكيتها للقطاع الخاص. وهي تكمل معامل القطاع الاشتراكي المنتشرة في كل من بغداد ونينوى والتأميم والبصرة [7]3).وكذلك قامت في العراق معامل لتعليب الفواكه والخضر واللحوم, ومن ضمنها معمل تعليب كربلاء الذي أسس بموجب الاتفاقية العراقية السوفيتية وبدأ الإنتاج على مستوى تجاري في عام 1962 [8]4). و توالى بعدها تأسيس معامل التعليب الأخرى في كل من النعمانية لإنتاج معجون الطماطة في عام 1971, ومعمل بعقوبة لتجفيف البصل عام 1972 ثم معمل حرير دهوك لتعليب الفواكه ومعمل بلد في قضاء سامراء وجميعها لا تلبي الطلب المحلي على منتوجاتها.

2-1- نشأة وتطور الصناعات الغذائية في محافظة بابل :-

أ – المرحلة الأولى من عام 1921 حتى عام 1987 :- تأخر ظهور الصناعات الحديثة في منطقة الدراسة بشكل عام, وبقيت تتسم بكونها منشات صناعية صغيرة ويدوية تعود ملكيتها للقطاع الخاص، وتعتمد على مواد أولية محلية حتى بعد تشكيل الدولة العراقية عام 1921 الذي تزامن وكما سبق ذكره مع ظهور الصناعات الحديثة في معظم مناطق العراق, نظراً لما تتسم به المحافظة من طابع اقتصادي زراعي.

وقد كان لقيام الدولة بتشريع عدد من قوانين الاستثمار الصناعي المتتالية, وتنفيذ مجلس الأعمار لعدد من مشاريع البنى الارتكازية في المحافظة بمثابة تهيئة للمناخ الصناعي فيها .وبرغم اعتبار المدة المحصورة مابين نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1958 بداية لقيام الصناعات الآلية في محافظة بابل [9]5)، إلا أن هناك بعضاً من المعامل الغذائية الآلية قد أقيمت في المحافظة قبل هذا التاريخ, إذ يرجع إنشاء أول معمل طحين حجري يدار بالديزل في مدينة الحلة إلى عام 1938 والمتمثل بمعمل طحين الفيحاء, وتوالى تأسيس بقية معامل الطحين الحجرية فيها إلى أن أُدخل أول معمل فني لإنتاج الطحين إلى المحافظة في عام 1955, واختير له موقعاً بالقرب من منطقة الجبل الحالية في مدينة الحلة [10]1) وتدريجياً تلاشت معامل الطحين الحجرية, لتحل محلها المعامل الفنية.

وأما صناعة الخبز فإنها كحال بقية مناطق العراق, ظلت تستخدم فيها طرقاً بدائية تتمثل بتنور الطين المفخور والحطب لفترة طويلة, وما تزال تمارس في المناطق الريفية، ولغاية عام 1954 لم يكن موجوداً في منطقة الدراسة

---

[6](2) د. عبد خليل فضيل ود. احمد حبيب رسول , جغرافية العراق الصناعية،مطابع جامعة الموصل,(بلا تاريخ) ص ص 186- 189 .

[7](3) د. عبد علي مهدي حسون , مبادئ الصناعات الغذائية،مطبعة جامعة بغداد ،بغداد،1985, ص 21 .

[8](4) سلمى عبد الرزاق الشبلاوي , مصدر سابق , 59 .

[9](5) حسين جاسم الأوسي , التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب- جامعة بغداد،1983 ,(غير منشورة)، ص 30 .

[10](1) عبد الرضا علي , تاريخ الصناعات والحرف الشعبية في الحلة , سلسلة تراث الحلة ،15, مطبعة مكتبة الإمام الصادق , الحلة – العراق , 2005, ص 78 .

سوى مخبز واحد تابع للقطاع الخاص. كذلك اشتهرت محافظة بابل بصناعة كبس التمور وتصنيع الدبس في المنازل وفي سواها, وفي عام 1940 بلغ عدد مسابك الدبس في المحافظة (15) مسبكاً, موزعة بين الجانب الصغير والكبير لمدينة الحلة [11]*2), فيما بلغ عدد مكابس التمور الكبيرة (4) فقط جميعها تابعة للقطاع الخاص في عام 1954 [12]3).

وفيما يخص صناعة العصائر والمشروبات الغازية, فالأولى ترجع بدايتها في المحافظة إلى عام 1929, عندما تم تأسيس معمل عصير الفيحاء[13]** في مدينة الحلة, الذي يعمل بالطرق اليدوية ،ثم تحول إلى العمل الآلي عام 1956, كما صنعت قناني زجاجية خصيصاً له في إحدى الدول الأوربية, وغزا إنتاجه مدن الفرات الأوسط [14]4).

وبالنسبة لصناعة المشروبات الغازية فتعود بدايتها إلى تأسيس معمل الحلة للمشروبات الغازية [15]*** (الفرات سابقاً) بشكل شركة مساهمة في عام 1955, وأختيرت محلة الجامعين على الجانب الغربي من شط الحلة موقعاً له, وقد بلغ عدد العاملين فيه 125عاملاً .

ويشير أول إحصاء صناعي أجري في عام 1954, إلى أن عدد مؤسسات الصناعات الغذائية الكبيرة في منطقة الدراسة بلغت (9) مؤسسات من إجمالي 23 مؤسسة صناعية في المحافظة تضمنت 4 مكابس للتمور و4 معامل للطحين ومخبز واحد [16]5). وخلال السنوات التي تلتها تطورت أعداد منشات الصناعات الغذائية في المحافظة, لوجود عدد من المقومات الـــتي شجعت على قيامها والمتمثلة بزيادة أعداد سكان المحافظة بشكل مطرد وتحسن مستوى دخولهم الأمر، الذي وسّع من حجم السوق المحلية بالاضافة إلى توفر موادها الأولية محلياً وطرق النقل والماء [17]6). كما شهدت هذه السنوات بداية تدخل الدولة بشكل مباشر في الصناعة على أثر الارتفاع الكبير في ايرادات النفط التي أخذت بالتزايد المطرد منذ بداية الخمسينات [18]1), فعلى سبيل الذكر شجع وجود أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية في المحافظة على قيام الدولة مابين عام (1958 – 1961) بتأسيس عدد من المجازر فيها بلغ عددها (8) مجازر حينذاك توزعت بواقع مجزرة واحدة في كل من مدينة الحلة والكفل والهاشمية وأخرى في مدينة القاسم وفي المسيب ومركز السدة، بالإضافة إلى مجزرة واحدة في ناحية الإسكندرية وأخرى في القرية العصرية في قضاء المسيب [19]2). كما عقدت الدولة عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية مع العديد من دول العالم, وأبرزها الاتفاقية العراقية – السوفيتية والتي تضمنت إنشاء عدد من المصانع في العراق وتدريب الكوادر العاملة على إدارتها والتي كانت إحدى ثمارها إنشاء مكبس للتمور في مركز المحافظة في عام 1961.

---

[11]* يقسم شط الحلة مدينة الحلة الى قسمين , يطلق على القسم الايمن منها بالجانب الكبير والقسم الايسر بالجانب الصغير .

[12](2) د. حسين وحيد عزيز الكعبي , الصناعات الغذائية في مدينة الحلة الكبرى , مجلة البحوث الجغرافية , العدد 3, كلية التربية للبنات , جامعة الكوفة , 2002, ص ص354 –357 .

[13](3) حسين جاسم الأوسي , مصدر سابق , ص37 . .

[14] توقف في عام 1968 بسبب انعدام الجدوى الاقتصادية .**

[15](4) عبد الرضا علي , الحلة في العهد الجمهوري الأول (1958 – 1968) دراسة تاريخية في الأوضاع العامة , سلسلة تراث الحلة (12) , دار الفرات الإعلامية , المسيب – العراق 2007, ص 34 .

[16]* متوقف منذ عام 2006 .**

[17](5) حسين جاسم الأوسي , مصدر سابق , ص37 .

[18](6) عباس عبيد حمادي العايز , النمو الصناعي في محافظة بابل (1958 – 1997) , أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد , 1999 ,(غير منشورة)، ص 101 .

[19](1) كفاية عبد الله عبد العباس العلي , الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية , أطروحة دكتوراه ,مقدمة إلى مجلس كلية الآداب - جامعة البصرة , 2005 , ص151.

وازداد اهتمام الدولة بتطوير القطاع الصناعي بشكل عام, كونه يشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني وبخاصة للصناعات الغذائية حيث كانت في مقدمة الصناعات التي طرأ عليها تغيير واضح وملموس بعد عام 1968, فقد كانت الأهداف التخطيطية في هذا المجال تنحصر في التقليل من الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة, والتوسع في إنتاج المواد الغذائية محلياً. كما كان للتطورات التي شهدتها البلاد في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي دور واضح في زيادة الطلب على الأغذية المصنعة بالطرق الحديثة، واتخذ هذا الاهتمام صوراً عديدة تمثلت بزيادة حصة القطاع الصناعي من التخصيصات المالية ضمن الخطط الاستثمارية الخمسية ورفع مساهمة المصرف الصناعي وذلك بزيادة رأسماله الذي شجع القطاع الخاص في المحافظة على المزيد من الاستثمار الصناعي اضافة إلى دوره في دعم القطاع المختلط , وشمل التخطيط إعادة النظر في خارطة التوزيع الجغرافي للمواقع الصناعية ولصالح المناطق المتخلفة اقتصادياً ومنها منطقة الدراسة .

وقد تمخض عن كل هذا قيام عدد من منشآت الصناعات الغذائية في المحافظة ،فقد قامت الدولة بتأسيس مجمع لتصنيع التمور في ناحية الكفل لإنتاج البروتين والعلف الحيواني وحامض الليمون , وكذلك معمل النشا والدكسترين في قضاء الهاشمية في عام 1974 ،إلا انه لم يبتدأ بعمله إلا في عام 1983 , ومصنع بابل للأعلاف في عام 1979[20]* في ناحية أبي غرق , ومجرشة الحلة الحكومية في عام 1981.

كما قام القطاع الخاص وبتمويل من المصرف الصناعي بتأسيس معمل للشعرية والمعكرونة [21]3) في عام 1973 في مدينة الحلة بلغ عدد العاملين فيه(20) عاملاً وكذلك إنشاء معمل سومر للمرطبات * في عام 1977 في منطقة الحي الصناعي الذي يعد أول معمل حديث للمرطبات في المحافظة ،بالإضافة إلى مساهمة المصرف الصناعي في إنشاء مؤسسة حديثة للصمون والخبز الاوتوماتيكي في عام 1979 تدار من قبل القطاع المختلط , لسد حاجة مركز المحافظة من منتوجاتها من الخبز والصمون .

وشهدت هذه الصناعات ارتفاعاً في أعداد منشآتها برغم ظروف الحرب العراقية – الايرانية , ففي عام 1985 بلغت معامل جرش الحبوب وطحنها 17 معملاً , يعمل فيها (185) عاملاً , والمخابز والأفران (71) مخبزاً يعمل فيها (293)عاملاً ووصلت معامل الدبس إلى (38)معملاً تستخدم (142) عاملاً . وأما معامل المعجنات فقد بلغت(16) معملاً تركزت في مدينة الحلة , يعمل فيها (48)عاملاً [22]1) ومعمل واحد في قضاء المسيب , والمتمثل بشركة بسكويت المسيباوي[23]*) , والذي تعد من المنشات الصناعية الكبيرة والحديثة.

ب – المرحلة الثانية من عام (1988 – 2005) :-

في بداية هذه المرحلة ونتيجة لظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق الذي كانت إحدى قراراته منع العراق من الاستيراد أضطرت أعداد كبيرة من منشآته الصناعية التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة إلى

---

[20](2) متصرفية لواء الحلة, الحلة في العهد الجمهوري الزاهر بمناسبة الذكرى الرابعة لثورة تموز الخالدة , بدون مطبعة , 1962 , ص ص 146–150 .

[21]* متوقفان عن العمل في الوقت الحاضر.

[22](3) حسين جاسم الأوسي , مصدر سابق , ص 65 .

[23](1) د.حسين وحيد الكعبي ،الصناعات الغذائية في مدينة الحلة،مصدر سابق،ص35.

التوقف , ومنها منشآت الصناعات الغذائية ، فيما لم تتأثر الصناعات الغذائية في منطقة الدراسة بهذه المحددات كون معظمها يعتمد على مواد أولية محلية , بل العكس من ذلك كانت الفرصة سانحة أمام القطاع الخاص في المحافظة ليأخذ دوره في تلبية الحاجة المحلية من منتوجات هذه الصناعات كرد فعل لمواجهة الحصار خصوصاً وان الدولة لم تتوقف عن دعم وتشجيع مشاريع القطاع الخاص , وذلك بإصدار قانون الاستثمار الصناعي للنشاط الخاص رقم 25 لسنة 1991 , والذي كان يرمي إلى تطوير الصناعات التي تستخدم مواداً أولية محلية وإعفائها من الضرائب والرسوم الكمر كية ، فازدهرت أعداد منشآتها في عام 1996 وبلغت نسبتها 12% من إجمالي منشآتها لعموم العراق وكما يبينها الجدول (1) ورافق ذلك ارتفاع نسبي في أعداد العاملين فيها والتي شكلت ما نسبته 5,8 % من إجمالي العاملين في الصناعات الغذائية في العراق حيث تراجعت أعدادها فيه.

كما حققت الصناعات الغذائية في المحافظة ارتفاعاً نسبياً في معاييرها الأخرى والمتمثلة بقيمة الأجور وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزماته والقيمة المضافة والتي بلغت نسبة كل منها 4,7%, 7,1% , 2,0 % , 5,0% على التوالي من إجمالي مثيلاتها لعموم العراق .

واستمرت أعداد منشآت هذه الصناعة بالإرتفاع حتى بلغت في عام 2000 ما نسبته 7% من إجمالي مثيلاتها لعموم العراق التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مماثلاً , نتيجة لتكيف صناعاتها وظروف الحصار إلا إن الزيادة في حقيقتها حصلت في المنشات الصناعية الصغيرة فقط سواء على مستوى المحافظة والمستوى القومي ، قابلها تراجع في أعداد العاملين في منطقة الدراسة حيث بلغت نسبتهم 9,3% من إجمالي مثيلاتها لعموم العراق التي شهدت هي الأخرى تراجعاً في أعداد عامليها , ترجع أسبابه إلى هجرة العاملين وبخاصة المهارات للعمل خارج العراق تحقيقاً لأرباح مادية أعلى .

وحققت الصناعات الغذائية في محافظة بابل ارتفاعاً في قيمة أجورها مشكلة ما نسبته 4,20% من إجمالي قيمة الأجور لهذه الصناعات لعموم العراق . وكذلك ارتفعت كل من قيمة إنتاجها وقيمة مستلزماته و القيمة

المضافة منها إلى ما نسبته 1,4 % و 1,2% و 7,7%على التوالي من إجمالي مثيلاتها المتحققة من عموم الصناعات الغذائية في العراق .

جدول (1)
الصناعات الغذائية في محافظة بابل والعراق للمدة (1988-2005)

السنة		عدد المنشات	عدد العاملين	قيمة الأجور (مليون) دينار	قيمة الإنتاج (مليون) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج بـ (مليون) دينار	القيمة المضافة (مليون) دينار
1988 (1)	بابل	116	864	6,2	35	25	5,10
	العراق	2700	44405	74	1148	537	611
1996	بابل	222	2031	235	4275	748	3527
	العراق	1869	23860	3188	258968	746928 -	735897-
2000(2)	بابل	475	1586	4052	12283	3977	8307
	العراق	6730	41125	19841	297330	189200	108130

2005	بابل	415	1957	2418	13346	7195	6151
	العراق	3921	34425	111203	438826	230203	208622

المصدر :- (1) سلمى الشبلاوي , الصناعات الغذائية في محافظات الفرات الأوسط , اطروحة دكتوراه , كلية الآداب – جامعة بغداد , 1988, صفحات متفرقة .

(2) وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الإحصاء الصناعي وجداول الحاسبة , بيانات غير منشورة للعام 2000 و 2005 .

وأما بعد عام 2003 ونتيجة لتغير المناخ السياسي في العراق والذي أثر بشكل مباشر في الحالة الاقتصادية للبلاد بالإضافة إلى سياسة الباب المفتوح التي اتخذتها الحكومات الجديدة والتي نتج عنها إغراق السوق المحلية بالمنتجات المثيلة المستوردة التي تمتاز بانخفاض قيمتها مقارنة بالإنتاج المحلي العالي الكلفة , وعدم وجود حماية للمنتج المحلي كل ذلك تسبب في إغلاق عدد كبير من منشآت الصناعات الغذائية لأبوابها فتراجعت أعدادها في عموم العراق ومنها منطقة الدراسة التي أسهمت في عام 2005 بنسبة 6,10 من إجمالي منشآت الصناعات الغذائية في العراق يقابلها انخفاض بأعداد العاملين إلى ما نسبته 7,5% و 2,2 % من إجمالي العاملين وأجورهم وقيمة الأجور لهذه الصناعات في العراق، على حين سجلت ارتفاعاً في كل من قيمتي الإنتاج ومستلزماته إلى نسبة 3% من إجمالي مثيلاتها لعموم العراق ، فيما انخفضت القيمة المضافة لها فأسهمت بنسبة 9,2% من إجمالي القيمة المضافة لعموم الصناعات الغذائية في العراق .

2 - مكانة الصناعات الغذائية في محافظة بابل عام 2009 .

2-1 مكانة الصناعات الغذائية في هيكل الصناعات التحويلية:-

تتمتع الصناعات الغذائية بأهمية خاصة في مختلف البلدان والأقاليم ولها في محافظة بابل مثل هذه الأهمية أيضا كونها تسهم في توفير أحد أهم الحاجات الأساسية للإنسان .

ومن ملاحظة الجدول (2) يتبين بأنها قد أسهمت بنسبة 3,46% من إجمالي أعداد منشآت الصناعات التحويلية فيها ،وبهذا فهي تأتي بالمرتبة الأولى بين الصناعات التحويلية الأخرى ضمن هذا المعيار . وتستخدم منشات هذه الصناعة من الأيدي العاملة ما نسبته 5,10 % من إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية , فحصلت على المرتبة الرابعة بعد كل من الصناعات المعدنية والنسيجية والكيمياوية على التوالي . وأما ما تمثله قيمة أجورها فتصل نسبتها إلى 3% من إجمالي قيمة الأجور للصناعات التحويلية في

الجدول (2) عدد المنشات والعاملين وقيمة الأجور والإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة للصناعات التحويلية في محافظة بابل لعام 2009

الفرع الصناعي	عدد المنشات	عدد العاملين	قيمة الأجور (مليون) دينار	قيمة الإنتاج (مليون) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون) دينار	القيمة المضافة (مليون) دينار
الصناعات الغذائية	*461	2101	4144	28293	18314	9979
الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية	179	3981	25133	8259	7695	564
الصناعات الكيمياوية	7	2377	23289	16440	11329	5112
الصناعات المعدنية اللافلزية	73	1764	10487	27107	14840	12266
الصناعات المعدنية	150	9616	75382	97208	39322	57887

الصناعات الورقية والخشبية	97	152	195	1162	579	583
صناعات متفرقة أخرى	28	77	31	539	310	229
المجموع	995	20068	138661	179008	92389	86620

المصدر :- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الإحصاء الصناعي وجداول الحاسبة , بيانات غير منشورة لعام 2009

* أضيف معمل النشا والدكسترين في قضاء الهاشمية التابع لشركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية بالدراسة .

المحافظة مما جعلها في المرتبة الخامسة في هيكل الصناعات التحويلية تالية لكل من الصناعات المعدنية والنسيجية والكيمياوية وكذلك المعدنية اللافلزية على التوالي. كما شاركت هذه الصناعات بنسبة 16% من إجمالي قيمة الإنتاج للصناعات التحويلية في المحافظة، فاحتلت المرتبة الثانية حيث سبقتها الصناعات المعدنية بالمرتبة الأولى، والحال نفسه يمكن أن يقال بالنسبة لموقعها بين بقية فروع الصناعات التحويلية في المحافظة ضمن معيار قيمة مستلزمات الإنتاج والتي أسهمت فيها بنسبة 8,19% . وأما ما حققته هذه الصناعات من قيمة مضافة فقد شكلت نسبتها 11% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية في المحافظة مما أدى إلى حصولها على المرتبة الثالثة في هيكل الصناعات التحويلية في المحافظة بعد كل من الصناعات المعدنية والمعدنية اللافلزية .

2-2 - مكانة الصناعات الغذائية في محافظة بابل بالنسبة للصناعات الغذائية في العراق :-

من ملاحظة الجدول (3) يتبين بان محافظة بابل أسهمت في عام 2009 بنسبة 6,20% من إجمالي منشآت الصناعات الغذائية في العراق فيما تنخفض نسبة مشاركتها من الأيدي العاملة في هذه الصناعات التي تبلغ 3,6 % ،مما يدل على أن معظم منشآتها الصناعية صغيرة الحجم ، والأمر نفسه يمكن أن يقال عن بقية المعايير الأخرى والمتمثلة بقيمة الأجور وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج وكذلك القيمة المضافة حيث تبلغ نسبتها على التوالي 5,2 % و 3,3 % و 5,4 % و 2,2% من إجمالي مثيلاتها للصناعات الغذائية في العراق ،مما يدل على أن مستوى الصناعات الغذائية في المحافظة يمثل مكانة مهمة مقارنة بمثيلاتها على المستوى القومي باعتبار عدد منشآتها ،ولكن دون ذلك بكثير باعتبار المعايير الأخرى..

جدول (3)

مؤشرات الصناعات الغذائية في محافظة بابل والعراق لعام 2009

	عدد المنشات	عدد العاملين	قيمة الأجور (مليون) دينار	قيمة الإنتاج (مليون) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون) دينار	القيمة المضافة (مليون) دينار
بابل	461	2101	4144	28293	18314	9979
العراق	2234	33444	165228	856065	404021	452045

المصدر :- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الإحصاء الصناعي وجداول الحاسبة , نتائج الإحصاء الصناعي لعام 2009.

3 - بنية الصناعات الغذائية في محافظة بابل عام 2009

3-1 - بنية الصناعات الغذائية بحسب فروعها :-

تتوزع الصناعات الغذائية إلى مجموعات من الفروع حسب التصنيف المعتمد في العراق ، إلا إن المحافظة لا تحوي جميع فروع هذه الصناعات وإنما يضم هيكل صناعاتها الغذائية مجموعة كبيرة منها وكما يبينها الجدول(4) وتتضمن ما يأتي :-

1- صناعة طحن الحنطة ومخلفاتها :- وتشكل هذه الصناعة ما نسبته 4% من أعداد منشآتها في المحافظة و 5,26% من إجمالي عامليها .

2- صناعة جرش الحبوب :- تسهم هذه الصناعة بنسبة 15% مـــن مجموع المنشآت و8,8 % من إجمالي العاملين .

3- صناعة النشا والدكسترين :- وتشارك هذه الصناعة بنسبة 2,0 % و 4,11% من إجمالي المنشآت والعاملين في الصناعات الغذائية في منطقة الدراسة على التوالي .

4- صناعة منتجات المخابز وافران الصمون :- وتكون هذه الصناعات ما نسبته 28% من إجمالي المنشآت و 3,10% من إجمالي العاملين .

5- صناعة المعجنات والحلويات :- وتتمثل بنسبة 11% من أعداد المنشآت,وأما العاملين فيها فيشاركون بنسبة 10% من إجمالي العاملين في الصناعات الغذائية في المحافظة.

6- صناعة المشروبات الغازية وإنتاج وتعبئة المياه الصحية :- وتصل نسبة مساهمة هذه الصناعة الى 4% و6% من إجمالي أعداد المنشآت والعاملين في هذه الصناعات في منطقة الدراسة .

الجدول (4)
بنية الصناعات الغذائية في محافظة بابل لعام 2009

ت	نوع الصناعة	عدد المنشات	عدد العاملين
1	صناعة طحن الحنطة ومخلفاتها	17	556
2	صناعة جرش الحبوب وتهيئتها وتبيضها	69	184
3	صناعة النشا والدكسترين	1	240
4	صناعة منتوجات المخابز وافران الصمون	131	217
5	صناعة المعجنات والحلويات	49	206
6	صناعة المشروبات الغازية وتعبئة المياه الصحية	19	129
7	صناعة كبس وتصنيع التمور والدبس	36	176
8	صناعة منتوجات الألبان	8	81
9	صناعة المخللات	9	18
10	صناعة المرطبات	12	25
11	صناعة الثلج	17	36
12	المجازر	10	46
13	صناعة الأعلاف المحضرة	72	160
14	صناعات غذائية متفرقة	11	27
	المجموع	461	2101

أعد الجدول اعتماداً على :-
(1) وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الإحصاء الصناعي -جداول الحاسبة لعام 2009
(2) وزارة البيئة , مديرية بيئة بابل , قسم التخطيط والمتابعة , بيانات غير منشورة لعام 2009.
(3) وزارة المالية , الهيئة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي للعاملين , دائرة تقاعد وضمان بابل , شعبة الاشتراكات , بيانات غير منشورة , 2009 .

7 - صناعة كبس وتصنيع التمور وعسلها :- وتنضم لهذه الصناعة صناعة حفظ الخضروات والفواكه وتشارك منشآتها وعامليها بنسبة 8% و 4,8% على التوالي من عموم المنشآت والعاملين في هذه الصناعات.

8- صناعة المخللات :- وتشارك هذه الصناعة بنسبة 2% من إجمالي المنشآت , ويشكل عاملوها ما نسبته 9,0% من إجمالي العاملين .

9- صناعة منتجات الألبان :- تبلغ نسبة مساهمة هذه الصناعة 5,1 من إجمالي المنشآت و 9,3% من إجمالي العاملين .

10- المجازر (صناعة ذبح الحيوانات وتحضيرها):- توجد في المحافظة(10) مجازر تعود إدارة بعضها لمديرية بلدية المحافظة , والبعض الأخر يديرها الملتزمون، شكلت هذه المجازر ما نسبته 2% لكل من إجمالي المنشآت والعاملين .

11- صناعة المرطبات: وتشارك هذه الصناعة بنسبة 6,2% و 2,1 % من إجمالي المنشآت والعاملين.

12- صناعة الثلج :- وتحوي المحافظة عدداً من معامل الثلج أسهمت بنسبة 4% من مجموع المنشآت و 7,1 %من إجمالي الأيدي العاملة .

13- صناعة الأعلاف الحيوانية المحضرة :- وتمثل هذه الصناعة ما نسبته 16% من إجمالي المنشآت و 6,7% من إجمالي العاملين فيها .

14- صناعات غذائية متفرقة أخرى :- و تحوي بنية الصناعات الغذائية في المحافظة على صناعات غذائية أخرى تتمثل بصناعة الشعرية والمعكرونة وجبس الذرة وتحميص المكسرات وتعبئتها بالإضافة إلى صناعة ماء الورد و تصنيع ملح الطعام والتي بمجموعها تشكل ما نسبته 3,2% و 3,1 % على التوالي من مجموع المنشات والعاملين .

نستنتج مما سبق بأنها صناعات بسيطة تتجه نحو سد حاجات السكان المحلية . ولعل الصناعات الوحيدة التي تنفرد بها منطقة الدراسة ولها فيها مكانه مهمة ليس على صعيد المحافظة فحسب بل وعموم العراق أيضا هي صناعتا كبس التمور وعسلها وصناعة النشا والدكسترين .

2-3- بنية الصناعات الغذائية من حيث حجم المؤسسات الصناعية :-

يعتمد في العراق في تصنيف المنشات الصناعية على التصنيف الإحصائي الصناعي لعام [24]*1983 والذي بموجبه تقسم بنية الصناعات الغذائية في المحافظة وكما يبينها الجدول (5) إلى ما يأتي :-

الجدول (5)
بنية الصناعات الغذائية في محافظة بابل بحسب حجوم منشآتها لعام 2009

[24] * متوقف في الوقت الحاضر.

حجم المنشأة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الاجور مليون دينار	قيمة الانتاج مليون دينار	قيمة مستلزمات الانتاج مليون دينار	القيمة المضافة مليون دينار
الكبيرة	13	817	1621	8002	4268	3734
المتوسطة	11	262	996	4345	2299	2046
الصغيرة	437	1022	1527	15946	11747	4199
المجموع	461	2101	4144	28293	18314	9979

المصدر :- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الإحصاء الصناعي وجداول الحاسبة , نتائج الإحصاء الصناعي لعام 2009 .

1- منشآت صناعية كبيرة :- شكلت نسبتها 8,2 % من مجموع منشآت الصناعات الغذائية في محافظة بابل , وضمت ما نسبته 39% من إجمالي العاملين فيها كما في الشكل (1), أما قيمة أجور العاملين فيها فشكلت ما نسبته 39% من إجمالي قيمة الأجور لعموم العاملين في هذه الصناعات في المحافظة , كما أسهمت بنسبة 28،2% و 23% من قيمتي الانتاج ومستلزماته على التوالي محققة قيمة مضافة بلغت نسبتها 37% من اجمالي مثيلتها لعموم الصناعات الغذائية في المحافظة .

2- منشآت صناعية متوسطة :- تسهم هذه المنشآت بنسبة 4,2 % و 4,12% من إجمالي المنشآت والعاملين على التوالي كما في شكل (1) , فيما أسهمت معاييرها الأخرى والمتمثلة بـ (قيمة الأجور ,قيمة الإنتاج , مستلزمات الإنتاج ، القيمة المضافة) بالنسب الآتية (24% , 15,4%, 13 % , 21%).)

3- منشآت صناعية صغيرة :- وتشارك منشآتها بنسبة 8,94% من إجمالي المنشآت و 6,48 % من إجمالي العاملين في الصناعات الغذائية في المحافظة يوضحها الشكل (1) , فيما شكلت قيمة أجور عامليها ما نسبته 37% , وبلغت قيمة انتاجها وقيمة مستلزماته ما نسبته 56,4 % و 64% على التوالي من قيمة مثيلاتها لعموم هذه الصناعات مساهمة فيها بقيمة مضافة بلغت نسبتها 42% من اجمالي ما حققته الصناعات الغذائية في المحافظة ضمن هذا المعيار.

وبهذا يمكن القول أن المنشآت الصناعية الصغيرة تشارك بالنسبة الأكبر في هذه الصناعات وفي جميع المعايير باستثناء قيمة الأجور .

الشكل (1)

تباين حجوم منشآت الصناعات الغذائية والعاملين فيها في محافظة بابل لعام 2009

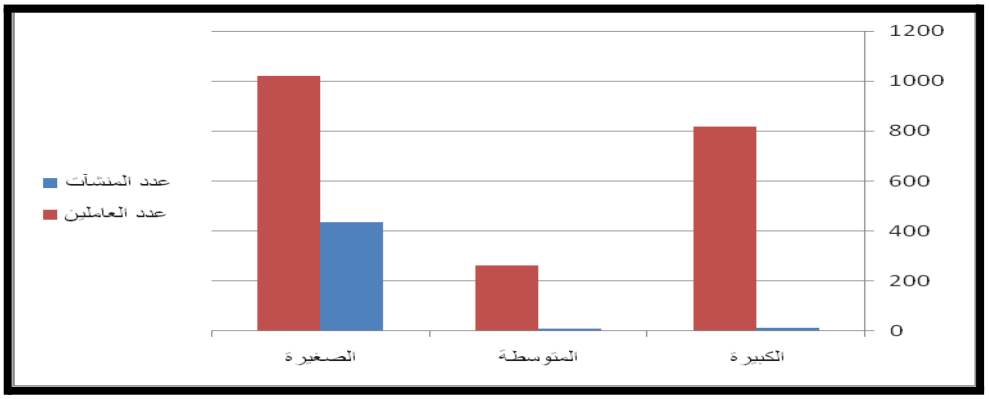

المصدر: الجدول (5)

3-3 بنية الصناعات الغذائية بحسب ملكيتها :-

تتباين ملكية منشات الصناعات الغذائية في المحافظة بين عدة جهات يبينها الجدول (6) وكما يأتي :-

1- منشات القطاع العام :- وهي التي تعود ملكيتها وإدارتها للدولة وتحوي المحافظة ثلاثة منها وتتمثل بمطحنة الحلة الحكومية ومجرشة الحلة الحكومية وهما في مركز قضاء الحلة , ومصنع النشا والدكسترين في مركز قضاء الهاشمية , وتشارك هذه المنشآت بنسبة 7,0 % من مجموع منشآت الصناعات الغذائية في المحافظة , وتستخدم 15% من إجمالي عامليها ويوضحها الشكل (2) , وأما أجور العاملين فيها فقد شكلت مانسبته 10% من اجمالي مثيلتها لعموم الصناعات الغذائية في المحافظة , وكذلك بلغت كل من قيمتي الانتاج ومستلزماته ما نسبته 5,3% , 2,8% محققة قيمة مضافة بنسبة 26,7 % من اجمالي القيمة المضافة لهذه الصناعات في هذه المحافظة.

2 - منشآت القطاع المختلط :- وتشترك الدولة والقطاع الخاص في ملكيتها وإدارتها وتضم بنية الصناعات الغذائية في المحافظة إثنتين منها , وتشمل كلا من الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور فرع بابل في مركز قضاء الحلة ومعمل دبس أسد بابل في ناحية أبي غرق التابع لقضاء الحلة

الجدول (6)

بنية الصناعات الغذائية في محافظة بابل من حيث ملكيتها لعام 2009

القطاع الذي تتبعه المنشأة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الاجور مليون دينار	قيمة الانتاج مليون دينار	قيمة مستلزمات الانتاج مليون دينار	القيمة المضافة مليون دينار
العام	3	325	392	1506,8	511	995
المختلط	2	100	224	152,8	50	103
الخاص	456	1676	3528	26633,4	17753	2636
المجموع	461	2101	4144	28293	18314	3734

المصدر :- (1) وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , الإحصاء الصناعي ,جداول متفرقة لسنة 2009 .

(2) الدراسة الميدانية .

وتسهم هذه المؤسسات بنسبة 4,0 % من مجموع المنشآت ويعمل فيها ما نسبته 5% من إجمالي , العاملين في المحافظة (انظر الشكل 2) ويعزى انخفاض أعدادها إلى ضعف قوة الجذب التي تؤثر فيها الدولة على القطاع الخاص لمشاركتها في ملكية المنشآت الصناعية نتيجة لاختلاف الأهداف التصنيعية لكل منهما. اما بالنسبة لمعاييرها الاخرى والمتمثلة بـ (قيمة الأجور , قيمة الإنتاج , قيمة مستلزمات الإنتاج , القيمة المضافة) فهي الأخرى منخفضة أيضا ، إذ أسهمت بنسبة (5% , 1% , 0,3% ,2%) لكل منها على التوالي .

الشكل (2)

التباين النسبي للمنشآت والعاملين في الصناعات الغذائية في محافظة بابل بحسب ملكيتها

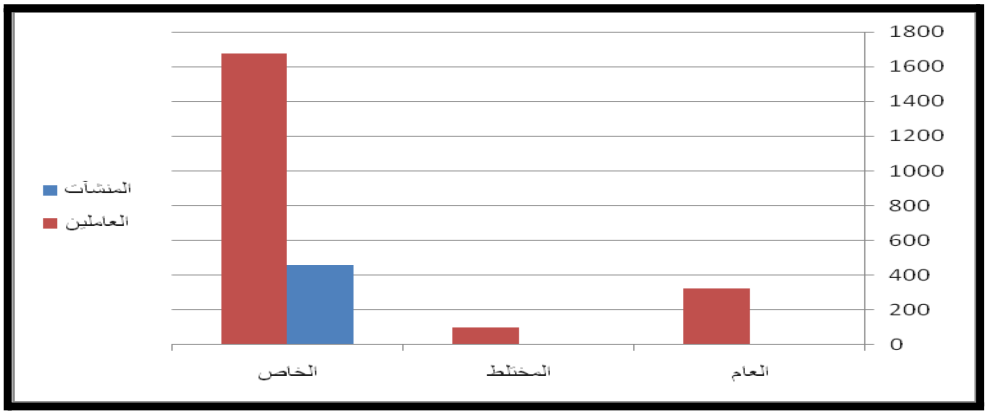

المصدر :- الجدول (7) .

3- منشآت القطاع الخاص :- تتمثل منشآت الصناعات الغذائية التي تعود ملكيتها وإدارتها إلى القطاع الخاص في محافظة بابل بنسبة 9,98% من إجمالي أعداد منشآتها , حيث استأثرت هذه الصناعات بمشاركة واسعة من قبل أصحاب رؤوس الأموال .أما أعداد العاملون فيها فيمثلون ما نسبته 80% من إجمالي الأيدي العاملة في هذه الصناعات في المحافظة .ويعكس عدد هذه المنشآت مدى قوة الجذب الذي تولده هذه الصناعات للقطاع الخاص في المحافظة لاستثمار أمواله فيها ومقدار الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في المشاركة في اقتصاديات المحافظة حيث تشارك في قيمة الاجور بنسبة 85% و 94% من اجمالي قيمة الانتاج , كما تشكل قيمة مستلزمات انتاجها ما نسبته 96,9 % محققة قيمة مضافة بنسبة 70,6% من اجمالي القيمة المضافة لهذه الصناعات في المحافظة.

4 - التوزيع المكاني للصناعات الغذائية في محافظة بابل :-

4-1 التوزيع المكاني لإجمالي الصناعات الغذائية في الوحدات الإدارية في محافظة بابل :-

تتوزع منشآت وفروع الصناعات الغذائية بين الوحدات الإدارية للمحافظة بشكل غير متماثل كما يتبين من الجدول (8) والشكلين (3) و(4) تبعاً لوفرة عوامل نجاحها وفيما يأتي وصف وتحليل لهذا التوزيع . يأتي قضاء الحلة بالمرتبة الأولى من ناحية أعداد منشآتها والعاملين فيها ،إذ تصل نسبة مساهمته فيهما إلى 1,64% و 8,60% من إجمالي المنشآت والعاملين في المحافظة وعلى التوالي . ويأخذ التوزيع المكاني لهذه الصناعات في القضاء هو الأخر شكلاً غير متوازن , حيث يضم مركز قضاء الحلة من إجمالي منشآتها في المحافظة ما نسبته 56% تستخدم من العاملين فيها ما نسبته 55% من إجمالي العاملين في هذه الصناعات في

المحافظة ،فيما تنخفض أعداد المنشآت والعاملين في هذه الصناعات في بقية الوحدات الإدارية في القضاء فتشكل منشآتها وعاملوها ما نسبته 7,5 % و 4,4% في ناحية أبي غرق، وفي ناحية الكفل بنسبة 4,2% و 1,1% من إجمالي منشآتها والأيدي العاملة فيها على التوالي .أما قضاء المسيب فيأتي بالمرتبة الثانية في أعداد المنشآت , إذ يشارك بنسبة 6,16% من إجمالي مثيلاتها على مستوى المحافظة و بالمرتبة الثالثة في أعداد العاملين في هذه الصناعات و بنسبة 5,15% منها , وتتوزع الصناعات الغذائية في هذا القضاء بصورة تكاد تكون مشابهه لتوزيعها في قضاء الحلة، إذ يسهم مركز قضاء المسيب بنسبة 8,7 % و 4,8 % من إجمالي منشآتها والعاملين فيها في

المحافظة على التوالي , فيما تشارك ناحية الإسكندرية بنسبة 5% لكل منهما على التوالي , وأما ما تشكله منشات هذه الصناعة في ناحية سدة الهندية فتبلغ نسبتها 9,2% تستخدم فيها من العاملين ما نسبته 6,1 % من إجمالي العاملين في هذه الصناعات في المحافظة .

وتسهم منشآت هذه الصناعة في ناحية جرف الصخر بنسبة 8,0 وتبـــلغ نسبة العاملين فيها 6,0 %فقط من إجمالي العاملين في المحافظة.

وتشارك منشآت هذه الصناعات في قضاء المحاويل الذي يأتي بالمرتبة الثالثة في أعداد منشآتها بنسبة 10% من إجمالي المحافظة , فيما يأتي بالمرتبة الرابعة في معيار أعداد العاملين فيها , فيسهم بنسبة 6% منها . ولا يختلف التوزيع المكاني لهذه الصناعات في قضاء المحاويل عن ما سبقه من الأقضية , حيث يسهم

مركز قضاء المحاويل بالنسبة الأكبر من منشآتها وعامليها في القضاء ،فتبلغ نسبتها فيه 9,5 % و 8,3 % من مجموع مثيلاتها على مستوى المحافظة على التوالي . وأما ناحية المشروع فتشارك بنسبة 2% من منشآت هذه الصناعات و 8,0 % من إجمالي عامليها , فيما تصل نسبة مساهمة ناحية الإمام في أعداد المنشآت والعاملين في هذه الصناعات إلى 7,0% و 5,0 % على التوالي , وكذلك تسهم ناحية النيل بنسبة 4,1% و 9,0% من مجموع المنشآت والعاملين في هذه الصناعات على التوالي .

الجدول (8)

أعداد المنشآت والعاملين في الصناعات الغذائية في الوحدات الإدارية في محافظة بابل لعام 2009

الوحدات الإدارية	عدد المنشات	عدد العاملين
مركز قضاء الحلة	236	1160
ناحية أبي غرق	24	93
ناحية الكفل	10	24
مجموع القضاء	270	1277
مركز قضاء المسيب	33	176
ناحية الإسكندرية	21	104
ناحية سدة الهندية	12	34
ناحية جرف الصخر	4	13
مجموع القضاء	70	327
مركز قضاء المحاويل	25	79
ناحية المشروع	8	16
ناحية الإمام	3	10
ناحية النيل	6	20
مجموع القضاء	42	125
مركز قضاء الهاشمية	12	270
ناحية القاسم	17	77
ناحية الشوملي	7	18
ناحية المدحتية	3	7
ناحية الطليعة	—	—
مجموع القضاء	39	372
مجموع المحافظة	*421	2101

الجدول أعدت اعتماداً على :-
(1) وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الإحصاء الصناعي وجداول الحاسبة لعام 2009
(2) وزارة المالية , مديرية التقاعد والضمان الاجتماعي بابل , شعبة الاشتراكات , بيانات غير منشورة لعام 2009

.

* لقد بينت الدراسة الميدانية وأكدتها البيانات الإحصائية المأخوذة من مديرية زراعة بابل , شعبة الأعلاف على وجود 32 معمل علف فقط في المحافظة , بينما كانت أعدادها المأخوذة من وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , جداول الحاسبة 72 معمل علف وان الـ 40 المتبقية هي أما متهدمة أو متوقفة أو هي عبارة عن مجارش حقلية .

الشكل (3)
أعداد المنشآت في الصناعات الغذائية في الوحدات الإدارية في محافظة بابل لعام 2009

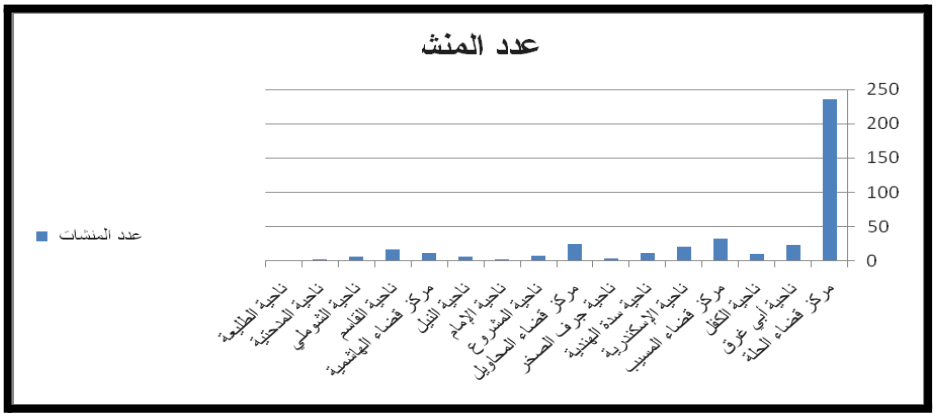

المصدر : الجدول(8)

الشكل (4)
أعداد العاملين في الصناعات الغذائية في الوحدات الإدارية في محافظة بابل لعام 2009

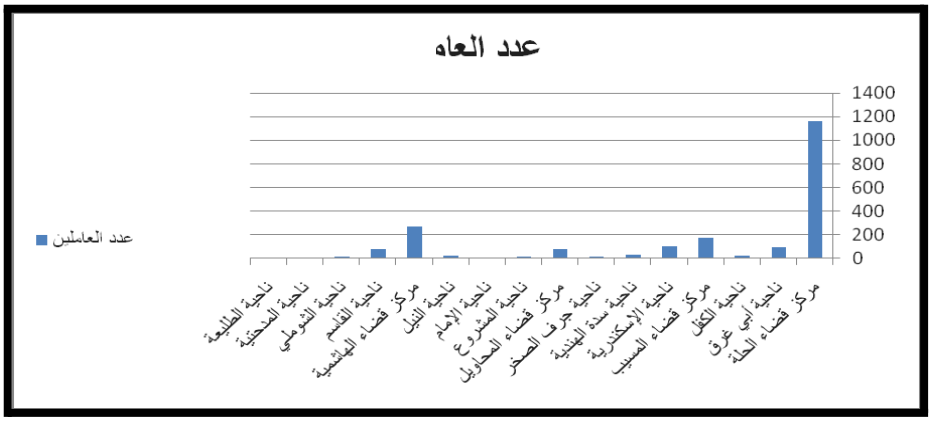

المصدر : الجدول(8)

وأما قضاء الهاشمية فبالرجوع إلى الجدول (8) يتبين بأنه يأتي بالمرتبة الأخيرة في أعداد المنشآت , وبالمرتبة الثالثة في أعداد العاملين فيها اللذان يشكلان نسبة 3,9 % و 7,17% من إجمالي المنشآت والعاملين في هذه الصناعات في المحافظة ويتخذ التوزيع المكاني لهذه الصناعات في القضاء الشكل الآتي : يشارك مركز قضاء الهاشمية بنسبة 9,2 % من إجمالي منشآتها في المحافظة و 9,12% من إجمالي العاملين فيها ، وتشارك ناحية القاسم بنسبة 4% من منشآتها و 7,3% من العاملين فيها , فيما تمثل منشآتها في ناحية الشوملي ما نسبته 7,1% وتستخدم من الأيدي العاملة ما نسبته 9,0% , وأما ناحية المدحتية فتصل نسبة مشاركتها في أعداد منشآت هذه

الصناعات وكذلك عامليها ما نسبته 7,0% و 3,0 % فقط على التوالي , فيما خلت ناحية الطليعة من وجود منشآت لهذه الصناعات فيها .

4-2 التوزيع المكاني لفروع الصناعات الغذائية في الوحدات الإدارية :-

يُعنى هذا الموضوع برسم الصورة الدقيقة لتوزيع فروع الصناعات الغذائية بين الوحدات الإدارية للمحافظة , لغرض الوصول إلى تحليل علمي وسليم , ومن ملاحظة الجدول (9) يتبين أن فروعها الصناعية تتوزع كالأتي :-

1- صناعة طحن الحبوب :-

وتتمثل بالمنشآت التي تقوم بطحن حبوب القمح والشعير وتحويلها إلى طحين يستخدم في صناعة الخبز والصمون ،وآما مخلفاتها فتدخل في صناعة الأعلاف الحيوانية وتتركز معظم منشآت طحن الحبوب كما بينها الجدول (9) وتوضحها الخارطة (2) في قضاء الحلة وعلى وجه الخصوص في مركز قضاء الحلة في منطقة الحي الصناعي والتاجية وفي منطقة الجبل،حيث يسهم بنسبة 82% من منشاتها و79% من العاملين

فيها في منطقة الدراسة , وتشكل المنشآت الكبيرة منها ما نسبته 36% و 73% من إجمالي المنشآت والعاملين فيها , أما معامل الطحين المتبقية فهي عبارة عن منشات صناعية متوسطة ،وقد خلت كل من ناحيتي أبي غرق والكفل من وجود معامل للطحين فيها .

ويشارك قضاء المسيب في هذه الصناعة بنسبة 6% و 7% من إجمالي منشآتها وعامليها على التوالي , وتتمثل بمنشأة كبيرة واحدة (شركة السيدة لطحن الحبوب المحدودة) في جنوب مركز قضاء المسيب، في حين افتقدت كل من ناحية الإسكندرية وسدة الهندية وجرف الصخر من وجود منشآت لهذه الصناعة فيها .

كما يسهم قضاء المحاويل بالنسبة نفسها , وكذا الحال بالنسبة لقضاء الهاشمية , سواء من ناحية منشآتها أو عامليها . وتتمثل في قضاء المحاويل بمعمل طحين التساهل في مركز قضاء المحاويل ,و في قضاء الهاشمية بمعمل طحين الأنفال في منطقة الدبلة التابعة لناحية القاسم , والاثنان من المنشآت الصناعية المتوسطة .

2- صناعة جرش الحبوب :-

تقوم هذه الصناعة على جرش الحبوب وبخاصة الشلب لإنتاج الرز , الذي يشكل أحد الأغذية الرئيسة في مائدة الفرد العراقي , وتفتقر هذه الصناعة لوجود منشآت صناعية كبيرة لها في منطقة الدراسة , باستثناء مجرشة الحلة الحكومية التي تقع في مركز قضاء الحلة , وأما بقية منشآتها فهي صغيرة الحجم , ويأخذ التوزيع المكاني لها الشكل الأتي : يشارك قضاء الحلة بنسبة 81% من منشآتها و 86% من العاملين فيها ،وفيه يستحوذ مركز قضاء الحلة على نسبة 68% من إجمالي منشآتها و75% من إجمالي عامليها ،في حين مثلت منشآتها وعامليها في ناحية أبي غرق ما نسبته 13% و11% على التوالي , وقد خلت ناحية الكفل من وجود منشآت لجرش الحبوب فيها .

ويشارك قضاء المسيب فيها بنسبة 8,2% من منشاتها و 2,3% من عامليها وفيه يتقاسم مركز قضاء المسيب وناحية سدة الهندية بنسبة 4,1% لكل منهما من إجمالي منشآت هذه الصناعة , ويمثل العاملون فيها في مركز قضاء المسيب ما نسبته 2,2% من إجمالي المحافظة , فيما بلغت مشاركة ناحية سدة الهندية بنسبة 1% فقط ضمن هذا المعيار ولم تظهر الدراسة وجود مجارش للحبوب في بقية الوحدات الإدارية في القضاء والمتمثلة بناحيتي الإسكندرية وجرف الصخر . وتشكل منشآتها في قضاء المحاويل ما نسبته 2,7% و 4,5% على التوالي من

إجمالي المنشآت ،والعاملين في هذه الصناعة .ويأخذ توزيعها في القضاء الشكل الأتي : حيث تتمثل منشاتها في مركز قضاء المحاويل بنسبة 4,1% , وتستخدم من الأيدي العاملة فيها ما نسبته 6,1% من إجمالي مثيلها لعموم المحافظة . فيما أسهمت ناحيتي المشروع والنيل في هذا الفرع الصناعي بنسبة 9,2%

لكل منهم من إجمالي منشآتها، التي تستخدم ما نسبته 2,2% و 6,1% لكل منهما على التوالي ،في حين خلت

جدول (9)

التوزيع المكاني لأعداد المنشآت و العاملين في فروع الصناعة الغذائية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل لعام 2009.

نوع الصناعة	مركز قضاء الحلة		أبي غرق		الكفل		مركز قضاء الهاشمية		المدحتية		القاسم		الشوملي		الطليعة		مركز المسيب	
	* م	** ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
طحن الحنطة	14	404									1	38					1	95
جرش الحبوب	47	138	9	20			2	3			2	4	2	3			1	4
خابز و الأفران	75	122	5	10	4	7	2	4	2	3	6	9	1	2			14	25
عجنات و حلويات	30	147	1	3	1	3	1	4			1	4					8	35
كبس تمور و تنيعها و لدبس	26	128	1	30	2	4					2	4	1	2				
توجات لألبان	5	18																
شروبات غازية و المياه صحية	7	108	2	4	1	3	1	2			1	2					1	1
صناعة الثلج	4	9	1	2	1	2	1	2			1	3	1	2			3	6

صناعة رطبات	7	15														3	6	
صناعة مخللات	8	15														1	3	
لنشا و كسترين										240	1							
مجازر	1	20			1	5	1	3	1	4	1	3	1	4		1	1	
أعلاف حيوانية	3	15	4	20				10	2			10	2	1	5			
صناعات غذائية متفرقة	9	21	1	4				2	1									
مجموع	236	1160	24	93	10	24	3	270	12	7	3	77	17	7	18	33	176	

نوع الصناعة	الإسكندرية		السدة		جرف الصخر		مركز المحاويل		المشروع		الإمام		النيل		المجموع	
	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
طحن الحنطة							1	19							17	556
جرش الحبوب			1	2			1	3	2	4			2	3	69	184
خابز و الأفران	9	15	2	5			7	10	2	3	2	2			131	217
عجنات و حلويات	3	3	2	4			2	3							49	206
كبس تمور و تنيعها و لدبس			1	2			1	2	1	2			1	2	36	176

توجات ألبان	3	63		1	2	5	7	8	4	3	2	1	1	3	81
شروبات غازية و المياه صحية	1	1	1	3	2	3	2	2							129
صناعة الثلج	1	2	1	2			2	4	2	1	2	1	1	2	36
صناعة رطبات							2	2	1	1	2	1	1	2	25
صناعة مخللات															18
نشا و كسترين															240
مجازر			1	1			3	1	2	1			1	1	46
أعلاف حيوانية	4	20	3	15	2	10	7	32			1	8	3	15	160
صناعات غذائية متفرقة															27
مجموع	21	104	12	34	4	13	25	79	8	16	3	10	6	20	2101

المصادر: 1. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الإحصاء الصناعي وجداول الحاسبة, نتائج إحصاء المنشآت الصناعية. 2. وزارة المالية, مديرية العمل والضمان الإجتماعي فرع بابل, شعبة الإشتراكات, بيانات غير منشورة لعام 2009. 3. وزارة البيئة, مديرية بيئة بابل, التخطيط والمتابعة, بيانات غير منشورة لعام 2009. *(م): عدد المنشآت. **(ع): عدد العمال.

الخارطة (2)

التوزيع المكاني للمنشات والعاملين في صناعه طحن الحبوب في محافظه بابل.

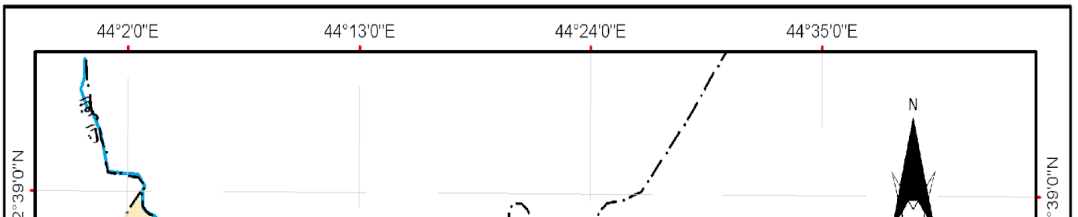

المصدر: الجدول (9)

ناحية الإمام من وجود منشآت لهذه الصناعة فيها .

وأما قضاء الهاشمية فان صناعة جرش الحبوب تتوزع في وحداته الإدارية بنسبة 9% من إجمالي منشآتها و 4,5% من إجمالي عامليها . يسهم مركز قضاء الهاشمية وناحيتي القاسم والشوملي بنسبة 3% لكل منهم من إجمالي منشآتها في المحافظة ،التي تستخدم من الأيدي العاملة ما نسبته 6,1% لكل من مركز قضاء الهاشمية وناحية الشوملي , و 2,2% لناحية القاسم ،وفيما لم تظهر الدراسة وجود مجارش للحبوب في ناحيتي المدحتية والطليعة .

3- صناعة النشا والدكسترين :-

وينفرد مركز قضاء الهاشمية باحتوائه على هذا الفرع الصناعي في المحافظة والمتمثلة بمصنع النشا والدكسترين في مركز قضاء الهاشمية . والذي يعد من المنشات الصناعية الكبيرة ،ويقوم على استخلاص النشا من الذرة المحلية والمستوردة ،ويحوّل خلاصات النشا إلى دكسترين لاصق تحتاجه العديد من الصناعات وخاصة صناعة السمنت في إنتاج أكياس لها.

4- صناعة منتوجات المخابز وافران الصمون :-

وهي واحدة من صناعات الخدمات أو المجتمع وجميع منشآتها الصناعية في منطقة الدراسة صغيرة الحجم , ومن الجدول (9) والخارطة (3) يتبين أن قضاء الحلة يضم 64% من منشاتها و 8,63% من العاملين فيها , ويستحوذ مركز قضاء الحلة على 57% و 56% من إجمالي منشآتها وعامليها على التوالي فيما تتوزع في ناحيتي أبي غرق والكفل بنسبة 4% و 3% من منشآتها على التوالي , التي يعمل فيها ما نسبته 6,4% و 2,3% لكل منهما على التوالي . وتتمثل هذه الصناعة في قضاء المسيب بنسبة 5,19% و 8,20% من إجمالي منشاتها والعاملين في المخابز وافران الصمون في المحافظة , وتتوزع في القضاء بالشكل الأتي , حيث يسهم مركز قضاء المسيب بنسبة 11 % و 5,11% من إجمالي منشاتها وعامليها على التوالي أما ناحية الإسكندرية فتتمثل هذه الصناعة فيها بنسبة 7% لكل من منشاتها وعامليها فيما تصل مساهمة ناحية السدة فيها الى 5,1% و 3,2% من المنشآت والعاملين في هذه الصناعة وعلى التوالي .

ويشارك قضاء المحاويل في المخابز وافران الصمون بنسبة 8% و 7% من المنشآت والعاملين فيها على التوالي , وتتوزع منشآتها في القضاء مابين مركز قضاء المحاويل الذي يسهم بنسبة 5% وكل من ناحيتي المشروع والإمام بنسبة 5,1% منهما , والتي تستخدم من الأيدي العاملة ما نسبته 6,4% و4,1 و 1% لكل منهم على التوالي .ولم تظهر الدراسة وجود منشآت لهذا الفرع الصناعي في ناحية النيل.

أما ما تشكله هذه الصناعة في قضاء الهاشمية فتصل نسبتها إلى 5,8 % و 4,8% من إجمالي منشآتها والأيدي العاملة فيها , ويسهم مركز قضاء الهاشمية وناحية المدحتية بنسبة 5,1% لكل منهما من مجموع منشآتها في المحافظة , وتستخدم من العاملين ما نسبته 8,1% و 4,1% في كل منهما على التوالي . وتتمثل في ناحيتي القاسم والشوملي بنسبة 5,4% و 1% من إجمالي منشآتها وعلى التوالي , وتبلغ نسبة العاملين في كل منهما 2,4 % و 1% على التوالي فيما خلت ناحية الطليعة منها .

5- صناعة المعجنات والحلويات :-

وهي الأخرى من الصناعات الصغيرة في المحافظة , ومعظمها تستخدم فيها المهارات اليدوية والخبرة المتوارثة , ومما يميز هذه الصناعات انجذابها نحو أسواقها الواسعة حيث يتركز 2,65% من منشاتها و 74% من العاملين فيها في قضاء الحلة، يضم مركز قضاء الحلة من منشاتها وعامليها ما نسبته 2,61% و

الخارطة(3)

التوزيع المكاني للمنشات والعاملين في صناعة منتوجات المخابز وافران الصمون في محافظة بابل.

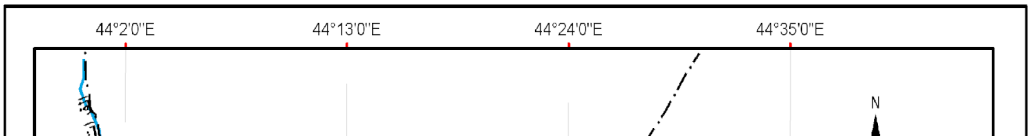

المصدر : الجدول(9)

71% على التوالي فيما تمثل هذه الصناعة في ناحيتي أبي غرق والكفل ما نسبته 2% و 5,1% لكل منهما من إجمالي منشآتها وعامليها في المحافظة..

وتشكل هذه الصناعة في قضاء المسيب ما نسبته 5,26% و 5,20% من إجمالي منشآتها والعاملين فيها يتقاسمها كل من مركز قضاء المسيب الذي يشارك بنسبة 3,16% من منشآتها و 17 % من العاملين فيها ,و ناحية الإسكندرية بنسبة 1,6% و 5,1% من منشآتها وعامليها على التوالي , وناحية سدة الهندية التي تسهم

فيها بنسبة 1,4% من منشآتها و 2% من عامليها فيما خلت ناحية جرف الصخر منها. وأما قضاء المحاويل فتبلغ مساهمته بنسبة 1,4% و 5,1% من إجمالي منشآتها وعامليها على التوالي ويقتصر توزيعها على مركز قضاء المحاويل، فيما خلت بقية الوحدات الإدارية في القضاء من وجود معامل للمعجنات والحلويات.

و يضم قضاء الهاشمية ما نسبته 4% من إجمالي المنشآت والعاملين في هذه الصناعة التي يتقاسم توزيع منشآتها وعامليها كل من مركز قضاء الهاشمية وناحية القاسم وبنسبة 2% لكل منهما فيما خلت بقيت الوحدات الإدارية في القضاء , والمتمثلة بناحية المدحتية والشوملي والطليعة من وجود معامل للمعجنات فيها.

6- صناعة كبس التمور وتصنيعها وعسلها :-

وهي من الصناعات التي تشتهر بها منطقة الدراسة ،وتقوم بالاعتماد على ما تنتجه المحافظة من تمور ألزهدي في تصنيع التمور المكبوسة والمحشوة ,وكذلك الدبس والخل, وصناعة الصاص من مخلفات صناعة الدبس ،كما يقوم قسم قليل من معامل الدبس بإضافة خط تصنيعي لإنتاج الراشي من السمسم . ومما يلاحظ على معاملها إن معظمها صغيرة باستثناء منشاتين كبيرتين واحدة في مركز قضاء الحلة , والأخرى في ناحية أبي غرق ومن الجدول (9) والخارطة (4) يتبين بأن توزيعها المكاني في المحافظة يتخذ الشكل الأتي: يستحوذ قضاء الحلة على نسبة 5,80% و 2,92% من إجمالي منشآتها والعاملين فيها تتركز معظمها في مركز قضاء الحلة الذي يسهم 2,72% من منشآتها و 73% من إجمالي العاملين فيها, وتبلغ نسبتها في ناحية أبي غرق 8,2% و 17% لكل من منشآتها وعامليها , أما ناحية الكفل فتشارك فيها بنسبة 5,5% من منشآتها 2,2% من العاملين فيها .

ويشارك قضاء المسيب في هذه الصناعة بنسبة 8,2% من مجموع منشآتها و 1,1 %من العاملين فيها في المحافظة. ويقتصر توزيعها المكاني في القضاء على ناحية سدة الهندية , فيما لم تظهر الدراسة وجود منشآت لهذه الصناعة في بقية الوحدات الإدارية في القضاء . أما قضاء المحاويل فيسهم بنسبة 4,8% و 3,3 % من مجموع منشآتها والعاملين فيها في المحافظة تتوزع بشكل متساوي مابين مركز قضاء المحاويل وناحيتي المشروع والنيل , إذ يسهم كل واحد منهم بنسبة 8,2% و 1,1% من إجمالي منشآتها وعامليها فيما خلت ناحية الإمام من وجود منشآت لهذه الصناعة فيها .

وتتمثل هذه الصناعة في قضاء الهاشمية بنسبة 3,8% من إجمالي منشاتها و 3,3% من إجمالي العاملين فيها , تسهم ناحية القاسم بنسبة 5,5% و 2,2% وناحية الشوملي بنسبة 8,2% و 1,1 % من إجمالي المنشآت والعاملين في هذه الصناعة على التوالي , فيما افتقد كل من مركز قضاء الهاشمية وناحيتي المدحتية والطليعة لوجود منشآت لهذه الصناعة فيها .

7- صناعة منتجات الألبان :-

وتتمثل هذه الصناعة بمعامل آلية تقوم بتحويل الحليب الخام أو المجفف إلى منتوجات متعددة كالقشطة والجبن بأنواعها واللبن , والتي تعد من الأغذية الضرورية للإنسان . وجميع منشآتها في المحافظة صغيرة الحجم , فيما عدا شركة الرفق للمنتوجات الزراعية التي تعد من المنشات الصناعية الكبيرة. ويقتصر التوزيع المكاني الخارطة (4)

التوزيع المكاني للمنشات والعاملين في صناعة كبس وتصنيع التمور والدبس في محافظة بابل.

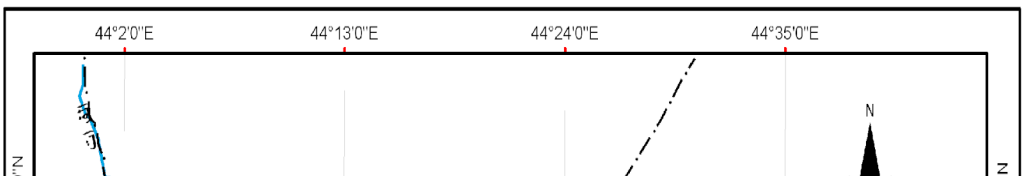

المصدر: الجدول(9)

لمنشآت هذه الصناعة على قضائي الحلة والمسيب, وعلى وجه الخصوص مركز قضاء الحلة الذي يسهم بنسبة 5,62% و 2,22% من إجمالي منشآتها والعاملين فيها , وناحية الإسكندرية التي تشارك بنسبة 5,37% و 8,77% من منشآتها والعاملين فيها , فيما خلت بقية الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة من وجود معامل لمنتوجات الألبان فيها .

8- صناعة المخللات :-

وتعد من طرق حفظ الأغذية المعروفة منذ القدم , وتستخدم فيها مواد أولية زراعية تزخر بها أسواق المخضرات في المحافظة. وتفتقر محافظة بابل لوجود منشآت كبيرة وحديثة لهذه الصناعة , فجميع منشاتها صغيرة الحجم , تعتمد على العمل اليدوي والوسائل البسيطة . ويتبين بأنها تتوزع في مركز قضاء الحلة الذي يضم 89% منها , تستخدم من العاملين في هذه الصناعة ما نسبته 83% , ومركز قضاء المسيب الذي يسهم بنسبة 11% و 17% من إجمالي منشآتها والعاملين فيها على التوالي, فيما تخلو بقية الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة من وجود منشآت لهذه الصناعة فيها .

9- صناعة المشروبات الغازية وإنتاج وتعبئة المياه الصحية :-

وهي من الصناعات التي ازداد الطلب عليها في السنوات الأخيرة , وتعد كل من الشركة العالمية للمشروبات الغازية , ومعمل بيخال لإنتاج وتعبئة المياه الصحية من منشآتها الصناعية الكبيرة ، فيما تكون بقية منشاتها صغيرة الحجم وتتوزع منشآتها والعاملين فيها في المحافظة على النحو الأتي : يضم قضاء الحلة ما نسبته 8,52% و 3,89% من إجمالي منشآتها والعاملين فيها , ويستحوذ مركز قضاء الحلة على العدد الأكبر منها , إذ يشارك بنسبة 8,36% و 84% من إجمالي منشآتها وعامليها في المحافظة , وتسهم ناحية أبي غرق بنسبة 5,10% من منشآتها 3% من العاملين ،أما ناحية الكفل فتشارك منشآتها في هذه الصناعة بنسبة 3,5 % و 3,2 % من العاملين فيها .

وتشكل منشات هذه الصناعة في قضاء المسيب بنسبة 4,26% , وتبلغ نسبة العاملين فيها 6% تتوزع مابين مركز قضاء المسيب وناحيتي الإسكندرية والهندية بنسبة 3,5% من إجمالي منشآتها التي يعمل فيها ما نسبته 7,0 % لكل من مركز قضاء المسيب وناحية الإسكندرية , 3,2% في ناحية سدة الهندية , وأما ناحية جرف الصخر فتسهم هي الأخرى بنسبة 5,10% و 3,2% من إجمالي منشآتها وعامليها .

ويشارك قضاء المحاويل في هذه الصناعة بنسبة 5,10% من إجمالي منشآتها و 5,1% من إجمالي العاملين , والذي يقتصر توزيعها المكاني في القضاء على مركز قضاء المحاويل . وأما قضاء الهاشمية فيشارك في هذه الصناعة بنسبة 6,10% من منشآتها في المحافظة و 3% من إجمالي العاملين فيها , ويقتصر التوزيع المكاني لهذه الصناعة في القضاء على كل من مركز قضاء الهاشمية وناحية القاسم , حيث يشارك كل منها بنسبة 3,5% و 5,1% من إجمالي منشآتها وعامليها على التوالي , فيما خلت بقية الوحدات الإدارية في القضاء من وجود منشآت لهذه الصناعة فيها .

10- صناعة الثلج :-

تتوزع منشآت هذه الصناعة والتي هي على العموم صغيرة الحجم في معظم الوحدات الإدارية في المحافظة , ولكن بشكل متباين بينها , وكذا الحال بالنسبة لعامليها , ويتبين بان قضاء الحلة يشارك فيها بنسبة 35% و 36% من إجمالي منشآتها وعامليها في منطقة الدراسة وعلى التوالي , يضم مركز قضاء الحلة ما نسبته 5,23% و 25% من مجموع منشآتها وعامليها على التوالي وأما ناحيتي أبي غرق والكفل فقد أسهمت كل منها بنسبة 8,5 % و 5,5 % من إجمالي منشآتها والعاملين على التوالي .

وتشكل منشات صناعة الثلج في قضاء المسيب ما نسبته 6,29% من إجمالي المحافظة التي تستخدم من العاملين فيها ما نسبته 28%, ويتخذ توزيعها في الوحدات الإدارية في القضاء الشكل الأتي , حيث تمثل منشآتها وعامليها

في مركز قضاء المسيب بنسبة 18 % و 17% . أما ناحيتي الإسكندرية والهندية فتسهمان بنسبة 8,5% و 5,5% لكل منهما من إجمالي منشاتها وعامليها على التوالي, فيما خلت ناحية جرف الصخر من وجود معامل للثلج فيها .

ويشارك قضاء المحاويل في هذه الصناعة بنسبة 8,17% و 6,16% من إجمالي منشآتها وعامليها على التوالي , وتتوزع منشآتها وعامليها فيه مابين مركز القضاء الذي يسهم بنسبة 12% من إجمالي منشآتها و 11% من إجمالي العاملين فيها وناحية المشروع التي تتمثل منشات هذه الصناعة فيها بنسبة 8,5% من منشآتها و 5,5% من العاملين فيها .

أما قضاء الهاشمية فيشارك فيها بنسبة 17,4 % و 19,3% من منشآتها وعامليها على التوالي تتوزع ما بين مركز القضاء وناحيتي القاسم والشوملي بنسبة 5,8% من منشآتها فيما يشكل العاملون فيها في مركز قضاء الهاشمية وناحية الشوملي ما نسبته 5,5%لكل منهماو8,3%في ناحية القاسم.

11- صناعة المرطبات :-

تشتمل هذه الصناعة على إنتاج العصائر والآيس كريم والأزبري , التي تلقي طلباً متزايداً عليه في فصل الصيف الحار والطويل , وجميع منشاتها في المحافظة صغيرة الحجم ،و يتبين بأن قضاء الحلة يسهم بأكثر من نصف منشآتها وعامليها في المحافظة ، ويقتصر توزيعها فيه على مركز قضاء الحلة , أما ناحيتا أبي غرق والكفل فتخلو من وجود معامل للمرطبات فيها .

وفي قضاء المسيب تمثل ما نسبته 25 % من منشآتها و 24 % من العاملين فيها وجميعها تقع في مركز قضاء المسيب ،ويشارك قضاء المحاويل بنسبة 17 % من منشآتها و 16% من العاملين فيها ،تتوزع في كل من مركز القضاء وناحية المشروع , حيث يسهم كل منهما بنسبة 3,8% و 8% من منشآتها وعامليها على التوالي , فيما يخلو قضاء الهاشمية منها.

12- المجازر (صناعة ذبح الحيوان) :-

وتشمل عملية تقطيع وترتيب لحوم الحيوانات اللبونة المسموح بها شرعاً حسب قوانين الدولة والمتمثلة بـ (الأغنام والأبقار والماعز والجاموس والإبل) .تضم محافظة بابل من المجازر المجازة عشرة فقط , تتوزع على وحداتها الإدارية بواقع مجزرة واحدة في كل من مركز قضاء الحلة وناحية الكفل ومركز قضاء المسيب وناحية سدة الهندية و مركز قضاء المحاويل وناحية المشروع بالإضافة إلى مركز قضاء الهاشمية وكل من ناحية القاسم والمدحتية والشوملي , وأما بقية الوحدات الإدارية في المحافظة والمتمثلة بكل من ناحية (أبي غرق والإسكندرية وجرف الصخر والإمام والنيل والطليعة) , فلا تحوي على مجازر مجازة لذبح الحيوانات وتكتفي بمحال بيع اللحوم الغير المجازة بذبحها , أو تسد حاجتها من اللحوم المجهزة في المجازر المجازة في الوحدات الإدارية الأخرى التابعة للقضاء .

وبالنسبة لأعداد العاملين في هذه المجازر فتتوزع في مركز قضاء الحلة بنسبة 5,43% من إجمالي العاملين فيها في المحافظة وفي ناحية الكفل بنسبة 11% , وأما مركز قضاء المسيب وناحية سدة الهندية فيضمان من العاملين في هذه الصناعة ما نسبته 17,2% في كل منهما , ويسهم مركز قضاء المحاويل بنسبة 5,4% منهم , فيما تشكل نسبتهم في ناحية المشروع 5,6% وكذلك في مركز قضاء الهاشمية وناحية القاسم , فيما تشارك ناحية المدحتية والشوملي

بنسبة 6,8% من إجمالي العاملين في هذا الفرع الصناعي في المحافظة . ومن الجدير بالذكر أن محافظة بابل كانت تحوي في السنوات القريبة الماضية مجزرتين للدجاج تتمثل الأولى في مجزرة الأنوار الحديثة في ناحية أبي غرق , والثانية مجزرة الفيحاء في مركز قضاء الحلة وكلتاهما متوقفتان عن العمل في الوقت الحاضر .

13- صناعة الأعلاف الحيوانية :-

تتمثل هذه الصناعة بإنتاج الأغذية الحيوانية من بعض أنواع الحبوب مثل (الشعير والذرة) او من مخلفات الصناعات الغذائية الأخرى كـ (صناعة طحن الحبوب أو جرشها ومن صناعة النشا من الذرة وكذلك من مخلفات صناعة كبس التمور والدبس) وتتسم منشاتها في منطقة الدراسة بأن جميعها منشات صغيرة الحجم تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص . ويتبين بان قضاء الحلة يشارك في هذه الصناعة بنسبة 9,21% من إجمالي معامل العلف والعاملين فيه في منطقة الدراسة , تتوزع مابين مركز قضاء الحلة الذي يمثل نسبة 4,9% لكل من المنشات والعاملين فيها وناحية أبي غرق التي تشارك بنسبة 5,12% من إجمالي المنشات والعاملين , فيما افتقدت ناحية الكفل إلى وجود منشات لهذه الصناعة فيها .

أما قضاء المسيب فتبلغ نسبتها فيه 2,28% من إجمالي منشاتها وعامليها تتوزع فيه مابين ناحية الإسكندرية بنسبة 5,12 % وناحية سدة الهندية بنسبة 4,9% وكذلك ناحية جرف الصخر

بنسبة 25,6 من إجمالي منشاتها والعاملين فيها . وتتمثل في قضاء المحاويل بنسبة 4,34% لكل من منشاتها وعامليها , ويأخذ توزيعها المكاني في القضاء الشكل الأتي , حيث يسهم مركز قضاء المحاويل بنسبة 22% من منشاتها و 20% من العاملين فيها وناحية الإمام بنسبة 3% و 5% لكل من منشاتها وعامليها على التوالي , بالإضافة إلى ناحية النيل التي تسهم بنسبة 4,9 % لكل من منشاتها والأيدي العاملة فيها على التوالي ,ويشارك قضاء الهاشمية بنسبة 15,5 % من إجمالي منشآتها وعامليها في المحافظة , كان نصيب مركز قضاء الهاشمية وناحية القاسم منها بنسبة 6,25% من إجمالي منشآتها وعامليها لكل منها , وناحية الشوملي 3% لكل من منشآتها وعامليها , فيما افتقدت ناحيتي المدحتية والطليعة لوجود معامل علف فيها.

14- صناعة الأغذية المتفرقة الأخرى :-

وتشمل كل من صناعة الشعرية والمعكرونة والجبس الذرة وإنتاج ماء الورد وتحميص المكسرات وتعبئتها وتصنيع الملح وتتوزع منشاتها الصغيرة الحجم واليد العاملة فيها بنسبة 91% و 93% في قضاء الحلة , حيث يستحوذ مركز قضاء الحلة على ما نسبته 82% من إجمالي منشاتها و 78% من العاملين فيها . وأما نسبتها في ناحية أبي غرق فتبلغ 9% و 15% لكل من منشاتها وعامليها على التوالي فيما خلت ناحية الكفل منها وبقية الوحدات الإدارية في كل من قضاء المسيب والمحاويل والهاشمية فيما عدا مركز قضاء الهاشمية الذي تصل نسبة مشاركته فيها ما نسبته 9% من إجمالي منشاتها و 7% من إجمالي اليد العاملة فيها .

الإستنتاجات:

1- تتوفر في محافظة بابل إمكانات متنوعة وكبيرة لقيام الصناعات الغذائية وأهمها المواد الأولية من المصادر الزراعية النباتية والحيوانية التي تنتجها المحافظة،فضلاً عن مقومات الصناعة الأخرى ومنها السوق وقوة العمل.

2- تتنوع الصناعات الغذائية القائمة وتتوزع ما بين (14) فرعاً صناعياً،إلا أن جلها يتجه نحو سد حاجات السكان المحلية عدا صناعتي النشا والدكسترين وصناعات كبس التمور والدبس وتعليب التمور.

3- يسهم القطاع الخاص بالجزء الأعظم منها (ما يقرب من 98%)من وحداتها الصناعية.

4- جاء توزيعها المكاني مقارباً لحجم السكان في الوحدات الإدارية تقريباً،مما يشير لدور السوق الأساسي في تفسير توقيعها المكاني.

5- لم تستثمر بعد العديد من الإمكانات المتاحة للإستثمار الصناعي، مما يوفر فرصاً استثمارية مشجعة شريطة توفير بيئة استثمارية مناسبة من البنى الإرتكازية والأمن.

6- تعاني الصناعات الغذائية وعموم النشاط الصناعي من مشكلات جوهرية أهمها: قلة الطاقة الكهربائية،وضعف التمويل،وسياسة الباب المفتوح للسلع الأجنبية،والتلوث،وفقدان الأمن.

التوصيات:

1- ضرورة إسهام الجهات المختصة كل ضمن إمكاناته واختصاصه بتوفير البنى التحتية للصناعة القائمة وما يخطط لإقامتها مستقبلاً.

2- أن يأخذ القطاع العام دوراً ريادياً سباقاً في النشاط الصناعي على أن يسمح ويشجع القطاع الخاص على اللحاق به تالياً.

3- وضع أفكار ودراسات ومشاريع متكاملة بين يدي المستثمرين ،واعتماد الآليات المشجعة على وضعها موضع التطبيق،ومن ضمن ذلك تسهيل عمل المستثمرين في الداخل.

4- العمل الجاد على توفير مصادر الطاقة وحل مشكلة الكهرباء التي طال انتظار حلها.

5- حل مشكلة ضعف التمويل بطريقة معقولة سواء عن طريق المؤسسات المصرفية الحكومية أو الأهلية.

6- إيلاء الجانب الأمني أهمية قصوى ،بما يتضمن ذلك من أبعاد سياسية واقتصادية.

7- ومن المهم مراعاة إعادة رسم خارطة المواقع الصناعية بتحديد مواقع صناعية مناسبة تأخذ بالاعتبار الأبعاد البيئية والتلوث البيئي.

8- ومن الجدير اعتبار أهمية إحداث تغيير في البنية الصناعية في المحافظة وعدم الاقتصار على الصناعات البسيطة في تقنياتها ،والذهاب إلى الفروع الأكثر قدرة على إحداث تغيير بنيوي في الصناعة.

المصادر:

(1) الأوسي،حسين جاسم،التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب- جامعة بغداد،1983،(غير منشورة).

(2) الإيدامي،رحمن رباط حسين،التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة القادسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب- جامعة القادسية،2001،(غير منشورة).

(3) الدراسة الميدانية.

(4) الشبلاوي،سلمى عبد الرزاق،الصناعات الغذائية في محافظات الفرات الأوسط،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب- جامعة بغداد، 1999،(غير منشورة).

(5) العايز،عباس عبيد حمادي، النمو الصناعي في محافظة بابل(985-1997)،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب- جامعة بغداد، 1999،(غير منشورة).

(6) علي ،د.حسون محمد ،إدارة معامل الأغذية والألبان،مطبعة جامعة البصرة،البصرة،1986.

(7) علي ،عبد الرضا،الحلة في العهد الجمهوري الأول(958-1968) دراسة تاريخية في الأوضاع العامة،سلسلة تراث الحلة،(12) ،دار الفرات الإعلامية، المسيب،العراق،2007.

(8) ----------،تاريخ الصناعات والحرف الشعبية في الحلة، سلسلة تراث الحلة(15)،مكتبة الصادق ،الحلة،2005.

(9) العلي ،كفاية عبد الله عبد العباس،الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب- جامعة البصرة،2005،(غير منشورة).

(10) فضيل،د.عبد خليل ود.أحمد حبيب رسول،جغرافية العراق الصناعية،مطابع جامعة الموصل،بلا تاريخ.

(11) كجةجي،صباح اصطيفان،التخطيط الصناعي في العراق أساليبه،تطبيقاته وأجهزته،الجزء الأول للحقبة 921-1980،مطبعة بيت الحكمة،بغداد،2002.

(12) الكعبي ،حسين وحيد،الصناعات الغذائية في مدينة الحلة الكبرى،مجلة البحوث الجغرافية- كلية التربية للبنات- جامعة الكوفة،العدد(3)،2002.

(13) متصرفية لواء الحلة،الحلة في العهد الجمهوري الزاهر بمناسبة الذكرى الرابعة لثورة تموز،(بدون أسم مطبعة)،1962.

(14)وزارة البيئة،مديرية بيئة بابل،قسم التخطيط والمتابعة،بيانات غير منشورة،2009.

(15) وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،مديرية الإحصاء الصناعي ،جداول الحاسبة،بيانات غير منشورة للأعوام،2000، 2005، 2009 .

(16) وزارة المالية،الهيئة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي للعاملين،دائرة تقاعد وضمان بابل،بيانات غير منشورة.